

Distr.: General
14 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية المستدامة

البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية
تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٦٨ التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن تنفيذ القرار في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

ويعرض التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٩٤/٦١ و ١٨٨/٦٢ و ٢١١/٦٣ و ١٩٥/٦٤ و ١٤٧/٦٥ و ١٩٢/٦٦ و ٢٠١/٦٧ و ٢٠٦/٦٨ المتعلقة بالكارثة البيئية التي تسببها تدمير سلاح الجو الإسرائيلي صهاريج تخزين النفط في المنطقة المتاخمة لمخطة الجية لتوليد الكهرباء في لبنان في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما نجم عنه بقعة نفطية غطت ثلثي الساحل اللبناني وامتدت إلى مناطق أخرى. ويكمل هذا التقرير المعلومات المعروضة في تقارير الأمين العام السابقة عن هذا الموضوع (A/62/343 و A/63/225 و A/64/259 و A/65/278 و A/66/297 و A/67/341 و A/68/544).

ولقد أعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التقرير بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280814 280814 14-59266 (A)



أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٦٨ التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن تنفيذ القرار في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

٢ - ويعرض التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٩٤/٦١ و ١٨٨/٦٢ و ٢١١/٦٣ و ١٩٥/٦٤ و ١٤٧/٦٥ و ١٩٢/٦٦ و ٢٠١/٦٧ و ٢٠٦/٦٨ المتعلقة بالكارثة البيئية التي تسببها تدمير سلاح الجو الإسرائيلي صهاريج تخزين النفط في المنطقة المتاخمة لمحطة الجية لتوليد الكهرباء في لبنان في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما نجم عنه بقعة نفطية غطت ثلثي الساحل اللبناني وامتدت إلى مناطق أخرى. ويكمل هذا التقرير المعلومات المعروضة في تقارير الأمين العام السابقة عن هذا الموضوع (A/62/343 و A/63/225 و A/64/259 و A/65/278 و A/66/297 و A/67/341 و A/68/544).

٣ - ولقد أعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التقرير بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بناءً على العمل الذي اضطلع به فريق مشترك بين الوكالات^(١) أنشئ لغرض إعداد التقارير السابقة. ويقدم هذا التقرير موجزاً مقتضباً للمعلومات المعروضة في تقارير الأمين العام المذكورة أعلاه عن هذا الموضوع وما استجدّ بشأنها. ويعرض التقرير على وجه الخصوص الجهود التي بذلتها حتى الآن هيئات الأمم المتحدة لإجراء دراسة أخرى، في حدود الموارد المتاحة، من أجل قياس الضرر البيئي الذي لحق بلبنان والبلدان المجاورة وتحديد حجمه، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٥ من قرارها ٢٠٦/٦٨.

ثانياً - لمحة موجزة عن آخر التطورات

٤ - أدّى انسكاب النفط في البحر الناجم عن تدمير سلاح الجو الإسرائيلي صهاريج تخزين النفط في محطة الجية لتوليد الكهرباء إلى تسرب حوالي ١٥ ٠٠٠ طن من زيت الوقود في البحر الأبيض المتوسط، مما تسبب بتلوث نحو ١٥٠ كيلومتراً من سواحل لبنان والجمهورية العربية السورية، وهو ما ترتبت عليه عواقب وخيمة بالنسبة للبيئة وتحقيق التنمية المستدامة، كما أشارت الجمعية العامة في قراراتها ١٩٤/٦١ و ١٨٨/٦٢ و ٢١١/٦٣ و ١٩٥/٦٤ و ١٤٧/٦٥ و ١٩٢/٦٦ و ٢٠١/٦٧ و ٢٠٦/٦٨.

(١) تألف الفريق المشترك بين الوكالات المنشأ في عام ٢٠٠٦ من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. وكان الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة شريكاً رئيسياً أيضاً في هذا العمل.

٥ - وشاركت وكالات عدة من وكالات الأمم المتحدة، وكيانات دولية وإقليمية ووطنية أخرى، بما في ذلك الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والبنك الدولي والمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، في تقييم آثار الانسكاب النفطي على الصحة البشرية والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك والسياحة في لبنان وقت حدوث الانسكاب وفي أعقابه مباشرة. وقُدِّم موجز لجمل استنتاجاتها إلى الجمعية العامة في تقارير الأمين العام المشار إليها أعلاه. وخلال العام الماضي، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكليفاً بإجراء دراسة لقياس الضرر البيئي الذي تكبَّده لبنان وتحديد حجمه (انظر الفرع الثالث أدناه).

٦ - وفي الفقرة ٤ من القرار ٢٠٦/٦٨، كرَّرت الجمعية العامة طلبها إلى حكومة إسرائيل أن تتحمل المسؤولية عن دفع تعويض فوري وكاف إلى حكومة لبنان والبلدان الأخرى التي تضرَّرت بصورة مباشرة من البقعة النفطية، مثل الجمهورية العربية السورية التي تلوَّثت شواطئها جزئياً، عن تكاليف إصلاح الضرر البيئي الناجم عن التدمير، بما في ذلك إعادة البيئة البحرية إلى سابق حالها، وبخاصة في ضوء الاستنتاج الوارد في تقرير الأمين العام (A/67/341) بأنه لا يزال هناك قلق شديد لعدم تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالموضوع من قرارات الجمعية العامة عن هذه المسألة بشأن تكاليف جبر الأضرار والتعويض عما لحق بحكومة وشعب كل من لبنان والجمهورية العربية السورية من أضرار جراء الانسكاب النفطي. ويكرِّر هذا الطلب ما ورد في الطلبات السابقة للجمعية العامة ويؤكدده. إلا أن حكومة إسرائيل لم تتحمَّل حتى الآن المسؤولية عن دفع التعويضات في هذا الصدد.

٧ - وفي الفقرة ٥ من هذا القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحثَّ هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الأخرى المعنية التي شاركت في التقييم الأولي للضرر البيئي الواقع أن تجري، في حدود الموارد المتاحة، دراسة أخرى تستند إلى العمل الأولي الذي اضطلع به البنك الدولي وقُدِّمه في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين (A/62/343)، وذلك من أجل قياس الضرر البيئي الذي تكبَّده لبنان والبلدان المجاورة وتحديد حجمه. والتقدم المحرز في هذا الصدد مُبَيَّن في الفرع الثالث أدناه.

٨ - وفي الفقرة ٦ من القرار، كرَّرت الجمعية العامة الإعراب عن تقديرها للجهود التي تبذلها حكومة لبنان وللجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص في بدء عمليات تنظيف الشواطئ الملوثة وتأهيلها، وشجَّعت على مواصلة تقديم الدعم إلى حكومة لبنان في هذا الصدد نظراً إلى أن العمل لا يزال جارياً. وتقوم حكومة لبنان حالياً بإعداد مشروع يُموِّله الاتحاد الأوروبي سيشمل عنصراً يتعلق بالإدارة السليمة للنفايات المستردة.

٩ - وفي الفقرة ٧ من هذا القرار، رحبت الجمعية العامة بموافقة صندوق إنعاش لبنان على استضافة الصندوق الاستثماري لعلاج أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولاحظت في الفقرة ٨ أن الأمين العام حث الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص، من بين جهات أخرى، على تقديم تبرعات مالية للصندوق الاستثماري، لأن لبنان ما زال عاكفاً على معالجة النفايات ورصد الإنعاش. وطلبت إلى الأمين العام حشد المساعدة التقنية والمالية الدولية بما يضمن توافر موارد كافية ومناسبة للصندوق الاستثماري. ولم تُقدّم حتى الآن أي تبرعات إلى الصندوق الاستثماري لعلاج أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط الذي يستضيفه صندوق إنعاش لبنان.

ثالثاً - الإجراءات المتخذة لقياس الضرر البيئي الواقع وتحديد حجمه

١٠ - عملاً بالفقرة ٥ من القرار، واستجابة لطلب الأمين العام، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان تكليفاً بإجراء دراسة أخرى من أجل قياس الضرر البيئي الذي تكبده لبنان وتحديد حجمه. وتوصلت هذه الدراسة^(٢) إلى الاستنتاجات التالية:

- تشكل الدراسات السابقة التي أجرتها الوكالات الدولية والوطنية (المشار إليها في الفقرة ٥ من هذا التقرير) أساساً متيناً لقياس الضرر البيئي الذي تكبده لبنان جراء الانسكاب النفطي وتحديد حجمه.
- يُقدّر البنك الدولي بتحفّظ، في دراسة أجريت عام ٢٠٠٧^(٣)، الأضرار الإجمالية وتكاليف التنظيف بسبب الانسكاب النفطي في حدود ٢٠٣ ملايين دولار (بحد أدنى قدره ١٦٦,٣ مليون دولار وحد أعلى قدره ٢٣٩,٩ مليون دولار). وتتماشى طريقة الاحتساب والأساس المطبق للتوصل إلى هذا الرقم مع القانون اللبناني والقانون الدولي.
- لم يشمل رقم البنك الدولي القيمة للاستعمالية للموارد الساحلية التي تضاف عادة إلى قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة. ولقد بلغ ذلك ٢١٧,٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٦.

(٢) انظر www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/operations/projects/environment_and_energy/institutional-support-to-the-ministry-of-environment.html

(٣) Republic of Lebanon: Economic Assessment of Environmental Degradation Due to July 2006 Hostilities, report No. 39787-LB.

- بعد احتساب التسوية المتصلة بالتضخم والفرص الضائعة من حيث الفائدة التي ينبغي أن تكون قد تراكمت حتى منتصف عام ٢٠١٤، فإن الأضرار الناجمة عن الانسكاب النفطي والقيمة اللااستعمالية تبلغ ٨٥٦,٤ مليون دولار منها ٤٤٨,٨ مليون دولار للأضرار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الانسكاب النفطي و ٤٠٧,٦ ملايين دولار للقيمة اللااستعمالية.

رابعاً - استنتاجات

١١ - يود الأمين العام أن يثني على الجهود المستمرة التي تبذلها حكومة لبنان لمعالجة آثار الانسكاب النفطي. إلا أنه لا يزال هناك قلق شديد لعدم تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالموضوع من قرارات الجمعية العامة عن هذه المسألة فيما يتعلق بتعويض حكومة إسرائيل عما لحق بحكومة وشعب لبنان والبلدان الأخرى، مثل الجمهورية العربية السورية، من أضرار جراء الانسكاب النفطي. ويكتسي هذا الأمر أهمية لا سيما وأن الدراسات تبين أن قيمة الأضرار التي تكبدها لبنان بلغت ٨٥٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤.

١٢ - ويود الأمين العام أن يشيد بالتزام الجهات المانحة الدولية في الماضي بتوفير الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم. ونظراً للظروف التي كانت سائدة وقت حدوث الانسكاب النفطي في لبنان وفيما بعده، فإن الأمين العام يحث الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص على مواصلة تقديم دعمها للبنان في هذه المسألة، ولا سيما في إطار أنشطة التأهيل على الساحل اللبناني وجهود الإنعاش الأوسع نطاقاً. وينبغي تكثيف هذا الجهد الدولي نظراً إلى أن لبنان لا يزال عاكفاً على معالجة النفايات ورصد عملية الإنعاش. وبالتالي، تُشجّع الدول والجهات المانحة الدولية على تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لمعالجة أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط الذي يستضيفه صندوق إنعاش لبنان.